



البيان الختامي (إعلان مسقط)

البيان الختامي للمؤتمر السابع لمنظمة المرأة العربية

بعنوان:

”التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة“

مسقط 18-19 ديسمبر 2018

(إعلان مسقط)

عُقد المؤتمر السابع لمنظمة المرأة العربية بمسقط (سلطنة عُمان) بعنوان: ”التمكين الاقتصادي للمرأة، وتعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة“؛ خلال الفترة من الثامن عشر إلى التاسع عشر من ديسمبر عام 2018م، بمشاركة كوكبة من مقدمي الأوراق؛ سواء من سلطنة عمان، أو من الدول العربية والإسلامية الشقيقة، تحت رعاية معالي الشيخ محمد بن سعيد الكلباني الموقر؛ وزير التنمية الاجتماعية، ومعالي الشبيخة عائشة بنت خلفان السيابية؛ رئيسة الهيئة العامة للصناعات الحرفية، ورئيسة منظمة المرأة العربية، وبحضور صاحبات وأصحاب السمو والمعالي والسعادة رئيسات ورؤساء الوفود العربية المشاركة في المؤتمر.

وقد جاء المؤتمر ضمن فعاليات أيام مسقط لمنظمة المرأة العربية؛ التي احتضنتها السلطنة في الفترة من 15 إلى 19 ديسمبر عام 2018؛ وقد تركزت رؤية المؤتمر على ”بناء الجسور لتمكين المرأة العربية اقتصادياً واجتماعياً، وإرساء قيم العدالة الاجتماعية، وتدعيم دورها في تحقيق السلام والمواطنة في المجتمع“.

وقد جاء المؤتمر السابع لمنظمة المرأة العربية حول ”التمكين الاقتصادي للمرأة، وتعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة“؛ ليكون رائدًا في استشراف مستقبل المرأة، والاطلاع على الرؤى المعاصرة، والاتجاهات الحديثة حول كيفية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية؛ فبدون امرأة ممكنة وفاعلة اقتصادياً واجتماعياً؛ لن تتمكن مجتمعاتنا العربية من تحقيق آمالها في تعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة في المجتمع العربي.

ولقد نالت هذه القضية أهمية قصوى على كافة الأصعدة الدولية، والإقليمية، والمحلية، وطرحت إشكاليات متنوعة؛ تبحث في تطوير الآليات الملائمة لتحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العربية، وتعزيز قيم السلام والمواطنة، وظهرت استراتيجيات متنوعة، ومقاربات عديدة؛ حاولت الوصف والتفسير؛ بحثًا عن الآليات والبدائل والحلول الملائمة.

وتعتبر سلطنة عمان سباقة في تمكين المرأة، ودعم مشاركتها الفعالة في أنشطة المجتمع؛ لتحقيق مكاسب تنموية للبلاد؛ حيث سنت العديد من التشريعات والقوانين التي تحمي حقوق المرأة، وتزيل العقبات التي يمكن أن تقف عائقاً في سبيل المحافظة على هذه الحقوق والمكتسبات من القوانين؛ استجابة لدعوة "حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم؛ حفظه الله ورعاه" لها بأن تشمر عن ساعد الجد، وأن تسهم في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حسب قدرتها وطاقتها، وخبرتها ومهارتها، وموقعها في المجتمع العماني.

ومن هذا المنطلق فقد تحددت محاور المؤتمر بأربعة محاور، وكانت عناوين الجلسات الأربعة التي تلت الجلسة الافتتاحية، ودارت حولها الأوراق والبحوث العلمية المقدمة؛ على النحو الآتي:

- **المحور الأول:** التمكين الاقتصادي والاجتماعي وموقف المرأة العربية منه.

- **المحور الثاني:** تحديات التمكين الاقتصادي للمرأة العربية.

- **المحور الثالث:** المواطنة الصالحة والرشيدة، ودورها في تحقيق تمكين المرأة.

- **المحور الرابع:** التمكين والعدالة الاجتماعية ودورهما في تعزيز قيم السلام والمواطنة.

وقد بلغ عدد الأوراق العلمية والأبحاث المقبولة في المؤتمر تسعة عشر ورقة وبحثاً علمياً شارك في إعدادها 21 خبيراً وخبيرة من مختلف الدول العربية، كما شارك بالحضور وفود رسمية للدول الأعضاء بالمنظمة، والعديد من الباحثين والمهتمين من داخل وخارج السلطنة، بالإضافة إلى ممثلين من الجامعات والوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة العمانية، وممثلين من الهيئات الإقليمية والدولية.

وشهدت الجلسة الافتتاحية تدشين طابع بريد عماني؛ بمناسبة ترؤس السلطنة لمنظمة المرأة العربية في دورتها الثامنة (2017/2019)، كما شهدت الجلسة إطلاق دليل تمكين المرأة العمانية في عصر النهضة المباركة، كما شهدت فعاليات اليوم الأول إطلاق الدراسة الاسترشادية عن "المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية"؛ التي أعدتها منظمة المرأة العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كذلك شهدت الجلسة الختامية للمؤتمر تكريم السلطنة لعدد من الدراسات المتميزة في مجال تمكين المرأة العربية.

وبعد مناقشات المشاركين بالمؤتمر ومداوماتهم في الجلسات المختلفة؛ يوصي المؤتمر بما يأتي:

1- القيام بدراسة تقييمية عميقة مفصلة حول "آليات الدمج الاقتصادي للمرأة" لزيادة تمكينها اقتصادياً واجتماعياً، مع العمل على خلق وتحسين فرص وصول المرأة إلى المراكز الداعمة، والآليات المالية التي تساعد على نجاحها في تنفيذ مشاريعها التنموية لصالح المجتمع.

2- تشجيع إدماج المرأة في سوق العمل بصورة أكبر، ودعم فرصها في بعض المجالات؛ مثل الفنون، والحرف التقليدية؛ لفائدة شريحة المرأة التي تعمل في المنزل، مع تشجيع زيادة تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة لها؛ لتوسيع مشاركتها الاقتصادية التي تساهم في تحقيق التنمية في المجتمع.

3- تقديم المساعدات التقنية لجمعيات المرأة؛ الأمر الذي ينعكس على فاعلية البرامج والمشاريع التي تقدمها هذه الجمعيات؛ خاصة في مجال تنفيذ المشاريع الصغيرة؛ حتى يصبح دورها أكثر كفاءة في تحقيق التنمية والنهضة في المجتمع.

4- تنظيم برامج إعلامية حول الدور الاقتصادي للمرأة، والتعريف بمختلف الإجراءات التي وضعتها الدول لإنشاء المؤسسات، ودعمها، ومنح القروض، وإطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة لها.

5- الاعتراف بالإنجازات المتميزة للمرأة في مختلف المجالات؛ باعتبارها تمثل نماذج إيجابية يحتذى بها؛ حتى تزداد نسبة المشاركة الإيجابية للمرأة في المجتمع.

6- ضرورة قيام المؤسسات الحكومية والخاصة، ومنظمات المجتمع المدني؛ بتبني الاتجاهات التربوية والثقافية الحديثة؛ لتدعيم وتعزيز قيم المواطنة على أسس الديمقراطية والمشاركة، وقيم العدالة والمساواة.

7- ضرورة تعزيز العمل المؤسسي الهادف إلى نشر مفاهيم العدالة، وثقافة الحوار بين أفراد الأسرة، كذلك التركيز على تنشئة الأطفال من الجنسين على قيم المساواة والشراكة؛ وهو مطلب أساسي للنهوض بالمجتمعات الإنسانية وإرساء قواعد العدالة والسلام.

8- ضرورة تطوير مناهج وأدوات عمل منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي؛ لتعزيز فعاليتها الساعية نحو الوصول إلى دولة المؤسسات والقانون، التي تحقق للمواطنين من الجنسين قيم السلام والعدالة والمواطنة.

9- العمل على أن يكون التمكين الاقتصادي للمرأة بمثابة آلية أو استراتيجية موظفة لخدمة غايات أخرى؛ كالقضاء على أشكال التهميش، وتجاوز الفجوة ما بين الرجل وبين المرأة في مختلف المجالات، وتكريس المساواة والعدالة الاجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة.

10- ضرورة توجيه البحوث والدراسات العلمية والأكاديمية إلى دراسة الأساليب والطرق التي تعزز إقبال المرأة على الانخراط في برامج التمكين الاقتصادي، والالتزام بحضور الدورات التدريبية، والمشاركة في الورش والفعاليات التي تكسبها المزيد من الخبرات والمهارات.

- 11- دعوة منظمات المجتمع المدني للتوسع في تصميم وتنفيذ البرامج التي تعمل على تمكين المرأة اقتصادياً وثقافياً وقانونياً؛ لتدافع عن حقوقها وهويتها الإنسانية.
- 12- تدريب العاملين في وسائل الإعلام على كيفية استخدام البيانات المراعية للجنسين، وخلق مناقشات مجتمعية توفر فهماً أعمق لقضايا تمكين المرأة.
- 13- التأكيد على أهمية قيام المرأة بنقل قيم السلام والعدالة والمواطنة إلى النشء خلال عملية التنشئة الاجتماعية؛ التي تلعب فيها المرأة الدور الأساسي.
- 14- العمل على إنشاء مركز استشاري لرائدات الأعمال، يقدم لهن الاستشارات الإدارية والمالية والتدريبية، والمعلومات المتعلقة بمشاريعهن؛ الأمر الذي يساعد في زيادة تمكينهن؛ ومن ثم زيادة فرص نجاحهن في إدارة هذه المشاريع.
- 15- ضرورة أن تحتوي المناهج التعليمية موضوعات متعلقة بغرس قيم السلام والعدالة الاجتماعية والمواطنة لدى النشء.
- 16- زيادة كفاءة برامج التمكين الاقتصادي للمرأة؛ حتى تساهم في تحويل مسارها إلى دور فاعل مجتمعي وتنموي، وتخلق لديها القدرة على خوض تجارب مختلفة؛ تكسبها قدرات تجعلها فاعلة في أسرتها ومجتمعها؛ ومن ثم زيادة دورها في غرس قيم السلام والعدالة والمواطنة بين أفراد المجتمع.
- 17- توحيد الجهود المبذولة في تمكين المرأة، وإيجاد آليات لوضعها تحت مظلة واحدة.
- 18- وضع استراتيجية لتمكين المرأة اقتصادياً تتعهد بها كل من الجهات الحكومية والأهلية؛ بما يساعد في زيادة مساهمتها في تحقيق النهضة والتنمية في المجتمع.
- 19- الطلب من منظمة المرأة العربية إنشاء مرصد لمتابعة تنفيذ الأجندة التنموية من منظور مراعي للجنسين في المنطقة العربية.
- 20- قيام الدول العربية بالاسترشاد بالدراسة التي أعدتها منظمة المرأة العربية حول "المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية"؛ التي تؤكد على ضرورة إدماج المرأة والفتاة عند وضع وتنفيذ وتقييم خطط وسياسات التنمية المستدامة.



وفي الختام يتوجه المشاركون في المؤتمر بجزيل الشكر والتقدير والامتنان إلى سلطنة عمان حكومةً وشعباً؛ على احتضانها للمؤتمر السابع لمنظمة المرأة العربية، وسائر فعاليات أيام مسقط، وما أسبغته على الحضور من حسن استقبال وكرم ضيافة، وعلى التنظيم الرفيع والإدارة الراقية لفعاليات المؤتمر، كما يرفعون أسمى آيات التقدير والعرفان لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم (حفظه الله ورعاه) على اهتمامه المشهود بقضايا المرأة بوجه عام، وبالتمكين الاقتصادي للمرأة بوجه خاص.